

وزارة الزراعة في العراق

١٩٥٢ - ١٩٥٨

( دراسة تاريخية تحليلية )

أ.د. علي محمد كريم المشهداني

حسين علي فليح

جامعة بغداد

كلية التربية للعلوم الإنسانية / ابن رشد

قسم التاريخ



وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢ .١٩٥٨  
(دراسة تاريخية تحليلية)

أ.د. علي محمد كريم المشهداني  
حسين علي فليح

المقدمة

تناولت كثير من الأبحاث الجامعية دراسة تاريخ العراق الحديث والمعاصر في مختلف المجالات السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، ولكن دراسة الوزارات العراقية المختلفة ومؤسساتها وأعمال التي قدمتها كانت قليلة ونادرة . وهذا الأمر هو الذي دفعني للبحث في إحدى الوزارات العراقية ، فوقع الاختيار على وزارة الزراعة؛ لأهمية هذه الوزارة في الدولة العراقية الحديثة ، كون ان هذه الوزارة قد اهتمت بالعناية والتطوير الواقع الزراعي في العراق الذي يمثل الركيزة الأساسية في أوضاع العراق الاقتصادية و الاجتماعية . فضلاً عن ذلك ان العراق بلد زراعي بدرجة الأساس ، وان ٥٧ بالمائة من المجتمع العراقي تقريباً يعمل في القطاع الزراعي حسب أحصاء عام ١٩٤٧ . اما سبب اختيار مدة البحث من عام ١٩٥٢-١٩٥٨ ، كون ان هذه الوزارة حينما أعيدَ استحداثها عام ١٩٥٢ شهدت أول نظام إداري يوضع لها يبين فيه الهيكلية التنظيمية للوزارة و وظائفها ، فضلاً عن ذلك ان هذه الوزارة قد أنجزت خلال تلك المدة بتعاون مع مجلس الأعمار العراقي الذي شكل عام ١٩٥٠ في العراق ، مشاريع كثيرة ومهمة في مجال الزراعة والري والتي مازالت قائمة الى وقتنا الحاضر ونذكر منها مشاريع ضبط المياه والسدود كمشروع خزان دوكان و خزان دربندخان وغير ذلك من المشاريع.

أولاً : الأسباب الموجبة لإحداث منظومة وزارة الزراعة عام ١٩٥٢.

أ. نوري السعيد ومقترح إحداث الوزارة :

حينما شكل نوري السعيد وزارته الحادية عشر في (٥ أيلول ١٩٥٢ - ١٠ تموز ١٩٥٢)<sup>(١)</sup>. كان مجلس الوزراء العراقي قد عقد جلسة بتاريخ الحادي والثلاثين من كانون الثاني من العام ١٩٥٢، أوضح خلالها رئيس الوزراء نوري السعيد على إن نية الحكومة متجهه إلى إحداث وزارة باسم (وزارة الزراعة) فضلاً عن إدخال تعديل على قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣<sup>(٢)</sup>، المعدل بقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧<sup>(٣)</sup>، ولهذا فقد أحضرت لائحتين قانونيتين لتأمين هذا الغرض من قبل ديوان مجلس الوزراء<sup>(٤)</sup>. فكانت اللائحة الأولى تتضمن قانون إحداث وزارة الزراعة رقم ( ) لسنة ١٩٥٢، والتي كانت على النحو الآتي<sup>(٥)</sup> :

**المادة الأولى** - تحدث وزارة باسم ( وزارة الزراعة ) .

**المادة الثانية** - أ - تقوم وزارة الزراعة بالعناية في الأمور الآتية : -

١- الزراعة ٢- الري ٣- المساحة ٤- البيطرة ٥- العناية و المحافظة على التربة

٦- الإحصاء الزراعي

ب - عند نفاذ هذا القانون يفك ارتباط الدوائر الآتية من الوزارات التي كانت تحت ادارتها وترتبط بوزارة الزراعة :

١- مديرية الزراعة العامة . ٢- مديرية الري العامة . ٣- مديرية المساحة العامة .

٤- مديرية البيطرة . ٥- لجنة إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة .

٦- مصلحة إدارة المكائن الزراعية . ٧- لجنة الحبوب . ٨- إدارة انحسار التبغ .

٩- جمعية التمور . ١٠- الغرف الزراعية .

**المادة الثالثة** - كل إشارة وردت في القوانين و الأنظمة إلى الوزير المختص أو الوزارة المختصة مما له بالأمر المبينة في المادة الثانية يقصد بها وزير الزراعة أو وزارة الزراعة .

**المادة الرابعة -** يجوز بقرار من مجلس الوزراء و إرادة ملكية فك ارتباط بعض الدوائر و المؤسسات الأخرى من الوزارات التابعة لها و ربطها بوزارة الزراعة .

**المادة الخامسة -** ينفذ هذا القانون بعد مرور شهر واحد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السادسة -** على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

اما اللائحة الثانية فكانت تتضمن قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ ، والتي كانت على النحو الآتي<sup>(١)</sup> :

**المادة الأولى -** تضاف العبارة الآتية إلى اخر الفقرة الأولى من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالمادة الأولى من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧ " ويجوز فك ارتباط بعض الدوائر او المؤسسات المرتبطة بوزارة وإلحاقها بوزارة أخرى بقرار من مجلس الوزراء و ارادة ملكية " .

**المادة الثانية -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثالثة -** على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

وبذلك عرضت هاتين اللائحتين على مجلس الوزراء ، وبالنظر لأهمية هذا الموضوع ، قرر مجلس الوزراء تأليف لجنة<sup>(٢)</sup> وزارية لهذا الغرض ، مع إيداع وتوزيع هذه اللوائح اليها لدرستها وتدقيقها ورفع تقرير فيها إلى مجلس الوزراء<sup>(٣)</sup>.

**ب : إحداث الوزارة وتشكيلها في مجلس الوزراء العراقي :**

في ضوء ذلك عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة في السادس من شباط من العام ١٩٥٢ ، أوضح خلالها رئيس الوزراء نوري السعيد الأسباب الموجبة لإحداث هذه الوزارة قائلاً " بأن شؤون الزراعة تعتبر بطبيعتها من أهم موارد البلاد ، وان اقتصاديات المملكة تتركز في الغالب عليها، وان إحداث وزارة خاصة يكون هدفها إدارة الشؤون الزراعية والأشرف عليها وتوجيه الزراعة إلى أحدث الأسس و التفرغ إلى تنمية الثروة الزراعية له محسناته وفوائده ، لهذا اقترح رئيس الوزراء إحداث وزارة بإسم وزارة الزراعة ، فضلاً عن ذلك اشار رئيس الوزراء خلال هذه الجلسة مبينا بأن بعض

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

القوانين جعلت بعض الدوائر الزراعية مرتبطة بوزارة الاقتصاد ، وأن إحداث هذه الوزارة يوجب فك ارتباط بعض تلك الدوائر من الوزارات الملحقة بها حالياً وربطها بالوزارة الجديدة ، ولا يمكن إجراء هذه العملية إلا بقانون كون ان ربطها بالوزارات الحالية كان بقانون ، فلتأمين هذه الغاية ولتكون الحكومة ذات سلطة بفك ارتباط بعض الدوائر من وزارة و ربطها بأخرى عند اقتضاء المصلحة، أوضح رئيس الوزراء على ان من المفيد وضع لائحة قانونية تعدل قانون تشكيلات الوزارات من شأنها ان تعطي مجلس الوزراء صلاحية فك ارتباط بعض الدوائر الفرعية من وزارة وربطها بوزارة أخرى ، ولتأمين هذين الغرضين أشار رئيس الوزراء بأنه سبق ان أصدر أوامره إلى الدوائر المختصة بإحضار لائحتين ، الأولى تقضي بإحداث وزارة باسم وزارة الزراعة والثانية بتعديل قانون تشكيلات الوزارات ، فضلاً عن تشكيل لجنة وزارية لدراسة هذا الموضوع ، وبذلك طلب رئيس الوزراء من الوزراء ابداء الرأي نحو مبدأ إحداث الوزارة ثم نحو اللوائح المقدمة ، وبعد المذاكرة وتبادل وجهات النظر، قرر مجلس الوزراء الموافقة على إحداث وزارة الزراعة ، تبعها الموافقة على اللائحتين بعد تلاوتها مادة فمادة ورفعها إلى مجلس النواب لمناقشتها<sup>(٩)</sup> .

### ثانياً: مناقشة لائحة قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات ولائحة قانون إحداث وزارة الزراعة في مجلس النواب والأعيان العراقي :

عرضت اللائحتين على مجلس النواب ، فعقد مجلس النواب جلسة في السابع والعشرين من شباط من العام ١٩٥٢ برئاسة عبد الوهاب مرجان<sup>(١٠)</sup>، وتحدث في الجلسة رئيس مجلس النواب قائلاً "بأن المادة الأولى من المنهاج تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣<sup>(١١)</sup> والتي اقترحت على المجلس قبول اللائحة على الشكل نفسه كما وردت من مجلس الوزراء"<sup>(١٢)</sup>. تحدث النائب خليل اسماعيل - نائب العمارة - قائلاً: انا لا انكر السهولة والبساطة في ان يكون الحق في فك وارتباط الدوائر لمجلس الوزراء وهو يقدر

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

جميع الاعتبارات التي تعرض في هذه الأمور، ولكن من حيث ماهية العمل فينبغي ان ينص من السلطة التشريعية اي فك او ارتباط لدائرة من وزارة ما إلى وزارة أخرى<sup>(١٣)</sup>. وبذلك طلب رئيس مجلس النواب عبد الوهاب مرجان، من النواب الدخول في مذاكرة مواد اللائحة، إبتداءً من المادة الأولى والتي نصت على، تضاف العبارة الآتية إلى اخر الفقرة الأولى من القانون رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ المعدل بالمادة الأولى من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧ "ويجوز فك ارتباط بعض الدوائر او المؤسسات المرتبطة بوزارة وإحاقها بوزارة أخرى بقرار من مجلس الوزراء و ارادة ملكية"، فعرضت هذه المادة على مجلس النواب، فوافق المجلس على قبولها، تبعها موافقة المجلس على المادة الثانية والتي نصت على، ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، ثم المادة الثالثة والتي نصت، على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون<sup>(١٤)</sup>.

وبعد ان وافق المجلس على قبول لائحة قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، تحدث في الجلسة رئيس مجلس النواب قائلاً: بأن المادة الثانية من المنهاج تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون إحداث وزارة الزراعة<sup>(١٥)</sup>. التي اقترحت على المجلس قبول اللائحة، بعد ان أجرت تعديلاً عليها، كما اوصت المجلس بالمصادقة عليها كما عدلت في عمود اقتراحها الآتي<sup>(١٦)</sup>.

مقترح اللجنة	مقترح الحكومة
المادة الأولى ( عينا ) .	المادة الأولى - تحدث وزارة باسم وزارة الزراعة .
المادة الثانية ( عينا ) .	المادة الثانية-أ- تقوم وزارة الزراعة بال العناية في الأمور الآتية:
١- ( عينا ) .	١- الزراعة .
٢- ( عينا ) .	٢- الري .
٣- ( عينا ) .	٣- المساحة .
٤- ( عينا ) .	٤- البيطرة .
٥- ( عينا ) .	٥- الحماية والمحافظة على التربة .
٦- ( عينا ) .	٦- الإحصاء الزراعي .
ب - ( عينا ) .	قد نفاذ هذا القانون يفك ارتباط الدوائر الآتية من الوزارات التي تحت إدارتها وترتبط بوزارة الزراعة :
١- ( عينا ) .	١- مديرية الزراعة العامة .
٢- ( عينا ) .	٢- مديرية الري العامة .
٣- ( عينا ) .	٣- مديرية المساحة العامة .
٤- ( عينا ) .	٤- مديرية البيطرة .
٥- ( عينا ) .	٥- لجنة إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة .
٦- ( عينا ) .	٦- مصلحة إدارة المكائن الزراعية .
٧- ( عينا ) .	٧- لجنة الحبوب .
٧- ( عينا ) .	٨- إدارة انحصار التبغ .
٧- ( عينا ) .	٩- جمعية التمور .
٧- ( عينا ) .	١٠- ( عينا ) .
المادة الثالثة - ( عينا ) .	المادة الثالثة - كل إشارة وردت في القوانين والأنظمة إلى الوزير المختص او الوزارة المختصة مما له علاقة بالأمور المعنية في المادة الثانية يقصد بها وزير الزراعة او وزارة الزراعة .
المادة الرابعة - ( عينا ) .	المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون بعد مرور شهر واحد من من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وبعد اطلاع النواب على تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون إحداث وزارة الزراعة ، بعد ان أجرت تعديلاً عليها ، تحدث - نائب المنتفك - أركان عبادي<sup>(١٧)</sup> ، مقترحاً على المجلس إضافة المصرف الزراعي كمديرية إلى دوائر وزارة الزراعة لما لهذا المصرف من إمكانية وفعالية من توجيه الزراع إلى المكائن والآلات، وقال ، ان اللائحة تكون منسجمة اذا ما اضيف المصرف الزراعي إلى هذه الوزارة<sup>(١٨)</sup>. توافق رأي - نائب المنتفك - موحان الخير الله<sup>(١٩)</sup> و رأي زميله النائب اركان عبادي ، على إضافة المصرف الزراعي كمديرية إلى دوائر وزارة الزراعة ، موضحاً من خلال ذلك بأن المصرف الزراعي يعمل بأمر الزراعة وان امور الزراعة لها علاقة صرفة بوزارة الزراعة<sup>(٢٠)</sup>. وفي ختام مناقشات النواب بخصوص اللائحة ، طلب رئيس مجلس النواب من النواب الدخول في مذاكرة مواد اللائحة ، إبتداءً من المادة الأولى ، فعرضت هذه المادة على المجلس فوافق المجلس على قبولها ، تبعها موافقة المجلس بالقبول على المادة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من لائحة قانون إحداث وزارة الزراعة ، بعد ان اجرت لجنة الشؤون المالية تعديلاً عليها<sup>(٢١)</sup>.

وفي الجلسة الثامنة عشر المنعقدة بتاريخ الواحد من اذار من العام ١٩٥٢ ، صادق مجلس النواب على لائحة قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ بشكلها النهائي ، تبعها مصادقة المجلس خلال هذه الجلسة على لائحة قانون إحداث وزارة الزراعة ، بعد عرض اللائحتين للتصويت في المجلس<sup>(٢٢)</sup>. عرضت اللائحتين على مجلس الأعيان بعد مصادقة مجلس النواب عليها، فعقد مجلس الأعيان جلسة بتاريخ الثالث عشر من اذار من العام ١٩٥٢ برئاسة جميل المدفعي ، وحضرها اثني وعشرين عيناً ، وحضرها رئيس الوزراء نوري السعيد وثلاث وزراء<sup>(٢٣)</sup> ، وتحدث في الجلسة رئيس مجلس الأعيان قائلاً: بأن المادة الحادية عشره من المنهاج تقرير لجنة الأمور المالية والاقتصادية في لائحة قانون التعديل الثاني

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، اقترحت على المجلس قبول اللائحة على الشكل نفسه كما وردت من مجلس النواب ، وبذلك طلب رئيس مجلس الأعيان من الأعيان الدخول في مذاكرة مواد اللائحة ابتداءً من المادة الأولى ، فعرضت هذه المادة على المجلس للتصويت ، فوافق المجلس على قبولها ، تبعها موافقة المجلس على المادة الثانية والثالثة من اللائحة المذكورة<sup>(٢٤)</sup>. وبعد مصادقة مجلس الأعيان على لائحة قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، تحدث في الجلسة رئيس مجلس الأعيان قائلاً: بأن المادة الثالثة عشره من المنهاج تقرير لجنة الأمور المالية والاقتصادية في لائحة إحداث وزارة الزراعة ، اقترحت على المجلس قبولها والموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب ، وبذلك طلب رئيس مجلس الأعيان جميل المدفعي من الأعيان الدخول في مذاكرة مواد اللائحة ، ابتداءً من المادة الأولى، فعرضت هذه المادة على المجلس للتصويت فوافق المجلس على قبولها، تبعها موافقة المجلس على المادة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من لائحة قانون إحداث وزارة الزراعة<sup>(٢٥)</sup>.

وبعد اكتساب اللائحتين صفتها القانونية ، صدرت الإرادة الملكية بتاريخ الثاني والعشرين من اذار من العام ١٩٥٢<sup>(٢٦)</sup> . التي فضت بالمصادقة على قانون التعديل الثاني لقانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣، بموجب القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢<sup>(٢٧)</sup>. فضلاً عن استحداث وزارة الزراعة ، بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢، على ان تتألف من التشكيلات الآتية ، مديرية الزراعة العامة ، مديرية الري العامة ، مديرية المساحة العامة ، مديرية البيطرة ، لجنة إعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة ، مصلحة المكائن والآلات الزراعية ، الغرف الزراعية<sup>(٢٨)</sup>.

ثالثاً : وزراء الزراعة وأهم إنجازاتهم خلال عمل مجلس الأعمار ١٩٥٢ .

١٩٥٨ .

تعد فترة بداية الخمسينات من القرن العشرين بداية للنهوض والتطور في رسم السياسة الاقتصادية والعمرانية في عموم العراق ، على الرغم من المشكلات التي كان

يعاني منها العراق آنذاك، لاسيما مشاكل السكان المهاجرين من الريف الى المدينة وتعرض المدن الكبيرة لخطر الفيضانات و الانتفاضات العشائرية في عموم مناطق العراق ، فضلاً عن الوضع العراقي المتأزم من خلال مواقف بعض الأحزاب العراقية والتي جعلت من الريف العراقي واجهات ضغط على الحكومة العراقية في معظم الإحداث آنذاك<sup>(١)</sup>. اذ لم يكن قبل هذه الفترة خطط اقتصادية وعمرانية تذكر بل كانت كل وزارة تقوم ببعض المشاريع على قدر الامكان حين يتيسر لها ذلك ، وكانت الإمكانيات محدودة وغير مضمونة النجاح لاختلاف الاتجاهات وتبعثر الجهود ، الامر الذي سبب في الماضي ضياعا كبير في الوقت وتبذير في أموال الدولة<sup>(٢)</sup>. وحينما تشكلت وزارة توفيق السويدي الثالثة (٥ شباط ١٩٥٠ - ١٥ ايلول ١٩٥٠) كان تخصيص نسبة من العائدات النفطية لوضع خطط التنمية في البلاد ولتحقيق التقدم الاقتصادي ولضمان استمرارية الخطط الاعمارية في فترة التغيرات السياسية غاية في الأهمية<sup>(٣)</sup>. اذ شرعت حكومة توفيق السويدي الثالثة قانون مجلس الأعمار رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٠ وأعطت لهذا المجلس شخصيته ، وله ان يدخل في مقاولات لغرض استئجار الخدمات وشراء اللوازم الخاصة بالتحريات والكشوف والإشراف مع اي مؤسسة في داخل العراق وخارجه، كما ان له ان يستأجر او يمتلك الاموال الغير منقولة الأزمة لمنهاجه ، وان للمجلس ان يعقد القروض ، ويصدر السندات ، ويكون للمجلس ميزانية خاصة، تأتي وارداتها من مجموع واردات الحكومة من النفط والمبالغ الأخرى التي يخصصها له مجلس النواب من وقت لآخر<sup>(٤)</sup>. وجاء تشكيل هذا المجلس بعد ان فرض بنك الإنشاء والتعمير الدولي على الحكومة العراقية تشكيله ليتولى الأشراف على صرف قرض البنك المذكور والبالغ (١٢،٨) مليون دولار وذلك لتمويل إقامة سد سامراء، وخزان الثرثار، وجاء قرار البنك الدولي أثر فقدان الاستقرار السياسي وتكرر التبادلات الوزارية في العراق<sup>(٥)</sup>. فضلاً عن القضاء على الروتين الحكومي ، والتركيز على قضايا البلاد الاقتصادية والعمرانية في مؤسسة ثابتة مستقرة لا تتأثر وعدم الاستقرار السياسي<sup>(٦)</sup>. ويتألف المجلس من ثمانية اعضاء بينهم رئيس الوزراء ، ووزير

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

المالية ، وستة اعضاء متفرغين يعينون بإرادة ملكية ، يبقون في مناصبهم لمدة خمسة سنوات ، على ان يكون بين هؤلاء الاعضاء الستة ثلاث من الاختصاصين احدهم بالري ، والثاني بالمالية ، والثالث غير مختص بفرع واحد ، وقد استخدم المجلس اخصائي مالي بريطاني ، وآخر مهندس امريكي ، وبالرغم من ذلك لم تكن واردات الحكومة من النفط من الضخامة ما يسمح لها بالقيام بأعمال عمرانية كبرى . فلما تسلمت حكومة نوري السعيد الحادية عشر مقاليد الحكم في ١٥ ايلول ١٩٥٠ ، عقدت الحكومة مع شركات النفط العراقية الاتفاقية المؤرخة بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٢ ، والتي قدرت بموجبها ايرادات النفط بما لا يقل عن خمسين مليون دينار في كل سنة ، كما وضعت تعديلا لقانون مجلس الأعمار المذكور خصصت بموجبه سبعين بالمائة من صافي ما تقبضه الحكومة من الواردات من شركات النفط لميزانية مجلس الأعمار<sup>(٣٢)</sup> . وعلى هذا الأساس أخذ مجلس الأعمار مهمة تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية وإنشاء مشاريعها المختلفة ، بحكم وجوده الدائم فضلاً عن استقلاله ، اذ لا يتأثر بتغير الوزارات والمفاجئات التي كانت تجري في العراق بشكل مستمر والذي يؤدي ذلك الى صعوبة القيام بالمشاريع والأخص التي تتطلب وقت طويل لإنجازها<sup>(٣٣)</sup> . تألف المجلس من عدة أقسام إدارية وأربع هيئات فنية يعمل بها المهندسون الاستشاريون، والفنيون المتخصصون وتختص بتنفيذ المهام التي أنشئ من أجلها مجلس الأعمار وهذه الهيئات هي: الهيئة الفنية الأولى وتختص بشؤون الري والبرز وخرن المياه ، وتختص الهيئة الفنية الثانية بإنشاء وتوسيع طرق المواصلات والجسور وأبنية المؤسسات العامة، ودور السكن لذوي الدخل المحدود، والهيئة الفنية الثالثة تختص بإنشاء المشاريع الكهربائية والصناعية والتعدين ، والهيئة الفنية الرابعة تختص بإنشاء المشاريع الزراعية والغابات ، اما وظائف مجلس الأعمار فقد عهد للمجلس عند تأسيسه مهمة رسم وتنفيذ خطط و برامج اقتصادية ومالية عامة ، هدفها تنمية موارد العراق رفع مستوى معيشة سكانه، كذلك عهد اليه ، القيام بمسوحات اقتصادية لموارد العراق من النواحي المالية والفنية والبشرية، لكي يستند اليها في وضع وتنفيذ هذه الخطط والبرامج<sup>(٣٤)</sup> . فقد كان المجلس

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

يركز بدرجة الأولى على القطاع الزراعي وتطويره والعناية بالري، من خلال ضبط الفيضانات واهتمام بالسدود والإرواء<sup>(٣٥)</sup>. إذ حظى القطاع الزراعي بنسبة (٦١%) من إجمالي نفقات المجلس و البالغة ( ٥٧٨ ) مليون دينار<sup>(٣٦)</sup>. ومن خلال ذلك أصبح هنالك ازدواجية بالعمل بين مجلس الأعمار و الوزارات العراقية ، لاسيما وزارة الزراعة على الاشراف والتنفيذ المشاريع الزراعية و الأروائية<sup>(٣٧)</sup>.

**الوزراء وأهم إنجازاتهم خلال المدة ١٩٥٢ - ١٩٥٨.**

### **١. عبد المجيد محمود :**

تولى منصب وزير الزراعة ( بالوكالة) في الثاني والعشرين من نيسان من العام ١٩٥٢<sup>(٣٨)</sup> ولغاية العاشر من تموز من العام ١٩٥٢<sup>(٣٩)</sup>. ومن أهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في عهده هي:-

١. تنفيذ المشاريع الخاصة بجنس الحيوانات ، وذلك بتأسيس مراكز لتحسين نسل الأبقار في معظم الألوية العراقية ، ووضع مشروع آخر لتحسين نسل الأغنام آخر لتحسين نسل الخيول.
٢. تنفيذ مشاريع الإرشاد والدراسات الزراعية ، من خلال استقدام عدد من الخبراء الفنيين من بعض المؤسسات الدولية ، وتدريب قسم من الموظفين الزراعيين على أعمال الإرشاد الزراعي وتوزيعهم على مناطق العراق المختلفة ، وتأسيس قسم خاص لبحث مشاكل الزراعة في إدارة حقولهم ووضع الحلول لهذه المشاكل .
٣. إنشاء مختبر كامل المعدات في بغداد لدراسة التربة وتحليلها ، والقيام بأبحاث واسعة النطاق للمحاصيل السكرية والليفية والزيتية ونباتات المراعي بقصد تعميم زراعة الأصناف الملائمة منها ، فضلاً عن المباشرة بزراعة بنجر السكري على نطاق واسع في شمال العراق تمهيداً لتأسيس صناعة السكر .
٤. مكافحة الحشرات الزراعية ، اذ قامت الوزارة بمكافحة فعالة للجراد الذي غزا العراق من الأردن ، فضلاً عن القضاء على الجراد النجدي بمكافحته في العراق وفي الأراضي الكويتية .

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

٥. تنظيم أعمال الري والبزل ، اذ تم تسديد جدول اللطيفية ، وإنشاء نواظم في شط الشامية ، وتحسين الري في جداول الفرات الأوسط وديالى والدجيل وتوسيع مازل الشامية الشرقي.
  ٦. تحكيم السداد المحيطة ببحيرة الحبانية .
  ٧. مكافحة الأمراض الحيوانية ، فقد تم تأسيس تسعة مستوصفات بيطرية جديدة في الأقضية ومستشفى حديث في الديوانية .
  ٨. إنشاء ٢٦ مجزرة حديثة في أنحاء مختلفة في البلاد بقصد صيانة الصحة العامة.
  ٩. إصلاح الآلات الزراعية وتأجيرها ببدلات منخفضة في معظم الألوية العراقية وإكمال تدريب عدد من الميكانيكيين اللازمين لإدارتها<sup>(٤٠)</sup>.
  ١٠. تأسيس الكلية الزراعية ، وجاء ذلك تنفيذاً لما نص عليه نظام وزارة الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ ، على أن تكون مرتبطة بوزارة الزراعة مباشرة ، بعد فك ارتباط مدرسة الزراعة والمعهد الزراعي العالي من مديرية الزراعة العامة وجعلها ضمن مؤسسات وزارة الزراعة على ان يكون مقرها في أبي غريب<sup>(٤١)</sup>.
٢. عبد الجبار الجبلي<sup>(٤٢)</sup> :

- تولى منصب وزير الزراعة في الثاني عشر من تموز من العام ١٩٥٢<sup>(٤٣)</sup> ولغاية الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام ١٩٥٢<sup>(٤٤)</sup> ومن أهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في عهده هي :-
١. إصلاح و توسيع الغابات ، اذ خصص مجلس الأعمار مبلغاً قدره (٨٠,٥٠٠) دينار الى وزارة الزراعة للقيام بأعمال منهاج أولي ، فأسست مزرعة تجريبية في منطقة حجي عمران في لواء أربيل ، لزراعة بعض الأنواع من أشجار السنوبر والأرز التي لاقت بعض النجاح ، مع وضع منهاج آخر لتشجير مناطق صلاح الدين وسواره وتوكه في لواء نفسه ، فضلاً عن استقدام بعض موظفي الغابات من باكستان لإبداء المساعدة في تطبيق هذا المنهاج .

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

٢. شراء عدد من المكائن الزراعية وتوزيعها على الزراع في بعض ألوية العراق الجنوبية .
  ٣. توسيع جدول اللطيفية ، اذ باشر مجلس الأعمار بتعاون مع وزارة الزراعة (مديرية الري العامة ) من توسيع جدول اللطيفية .
  ٤. دراسة امكانية تنظيم مياه شط الغراف ، اذ وضع مجلس الأعمار بتعاون مع مديرية الري العامة في دراسة امكانية تنظيم شط الغراف ، لغرض أعمار مساحة قدرها ٤٠٠,٠٠٠ دونم ضمن هذه المنطقة.
  ٥. الاهتمام في تحسين نسل الحيوانات وإصلاح المراعي والحظائر، اذ أنهى مجلس الأعمار بالتعاون مع وزارة الزراعة من إكمال التصاميم والمواصفات لبناء مختبر بيطري في منطقة أبي غريب للعناية بالحيوانات وإصلاح المراعي والحظائر ، وتقدر كلفة هذا العمل ب (٨٠,٠٠٠) دينار.<sup>(٤٥)</sup>
  ٦. توزيع ٣٤٢٠ وحدة استثمارية في سنجار و اللطيفية على المستثمرين.<sup>(٤٦)</sup>
٣. رايح العطية<sup>(٤٧)</sup>

تولى منصب وزير الزراعة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني من العام ١٩٥٢ الى غاية التاسع والعشرين من كانون الثاني من العام ١٩٥٣.<sup>(٤٨)</sup> وأهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في عهده :-

١. إكمال ١٣ مشروعا من مشاريع التشجير في شمال العراق ، وشق الطرق الضرورية في الغابات ، وإنشاء ثلاث مراكز لمراقبتها<sup>(٤٩)</sup>.
٢. الاهتمام بتأسيس مبالز واقية بالنظر، اذ وضع مجلس الأعمار بالتعاون مع وزارة الزراعة ( مديرية الري العامة ) الخطط اللازمة لبزل ٢٥,٠٠٠ دونم من مشروع الدجيلية ، و ١٦٦,٠٠٠ دونم أراضي الصقلاوية ، و ٣١,٣٠٠ دونم من أراضي طويريج في كربلاء .
٣. تنظيم ذنائب الفرات في منطقة سوق الشيوخ في الناصرية ، اذ أنهى مجلس الأعمار بالتعاون مع وزارة الزراعة (مديرية الري العامة ) من وضع التصاميم

النهائية لخمسة نواظم جديدة ، ناظمين على كرمة حسن ، وناظم على كل من كرمة بني سعد والحفار وأم نخلة.

٤. تنظيم شط الحلة وفروعه الرئيسية ، اذ باشر مجلس الأعمار بالتعاون مع مديرية الري العامة على تخصيص المبالغ اللازمة لإنشاء ٦ نواظم على شط المشخاب وتقوية سداد الشط نفسه<sup>(٥٠)</sup>.

٤. عبد الرحمن جودة<sup>(٥١)</sup> :

تولى منصب وزير الزراعة مرتين متتالية الأولى في التاسع والعشرين من كانون الثاني من العام ١٩٥٣ الى غاية الخامس من آذار من العام ١٩٥٣.<sup>(٥٢)</sup> والثانية من السابع من آذار عام ١٩٥٣ الى غاية السابع عشر من أيلول عام ١٩٥٣<sup>(٥٣)</sup>. وأهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في عهده :

١. توسيع شط الحلة وتوابعه الرئيسية وإعادة إحياء شط الدغارة و التخلص من الترسبات الرملية ، اذ عهد مجلس الأعمار بالتعاون مع مديرية الري العامة الى شركة نابن الامريكية وشركاه ، توسيع وتنظيم شط الحلة وإعادة إحياء شط الدغارة وإحضار الخرائط والمواصفات الخاصة بهذا التوسيع وأعمال التخلص من الترسبات الرملية، وقد قامت الشركة المذكورة بدراسات والتحريات وقدمت تقريراً عن ذلك ، وبينوا ان مشروع توسيع شط الحلة يمكن ان يشمل أراضي جديدة يمكن ان يشمل أراضي جديدة تبلغ مساحتها ١,٧٩٥,٠٠٠ دونم من الأراضي الأميرية الصرفة التي يمكن توزيعها الى ملكيات صغيرة وتتبع فيها طريقة الزراعة الكثيفة و المناوبة الزراعية التي ستزيد من الإنتاج الزراعي ، وبذلك أقر المجلس توسيع شط الحلة من صدره الى جدول بابل مع توسيع الأخير وشمول إسقاء (٤٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضي الأميرية الصرفة كخطوى أولى مع إنشاء الصدور والنواظم والمبازل اللازمة لهذه الاعمال.

٢. تنظيم شطي الكوفة والشامية ، اذ خصص مجلس الأعمار مبلغ (١٩,٣٠٠) دينار ، لإنشاء ستة نواظم على جانبي المشخاب ، وخصص (٣٣,٠٠٠) دينار لإنشاء

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

سداد على ضفتيه مع إنشاء ناظم قاطع وناظم آخر جانبي مع شركة هوبس للملاحة ، وقد عهد الى مديرية الري العامة تنفيذ هذا العمل نيابة عن وزارة الأعمار .

٣. إعداد وإنجاز التصاميم والخرائط و الكشوفات لمشروع المسيب الكبير بالتعاون مع مجلس الأعمار ، الذي يشمل أراضي تبلغ مساحتها ٢٤٦,٠٠٠ دونم، ولغرض تنفيذ العمل بسرعة ويانتظام فقد قسم العمل أقسام وأعلنت بعض مناقصاته منها ، حفريات الجداول الرئيسية التي أُحيلت الى شركة المقاولات والتجارة العربية المحدودة بمبلغ ٢٧٣,٠٠٠ دينار بتاريخ ١٨ شباط ١٩٥٣ ، اذ يتوقع إنجاز العمل بتاريخ ١٨ تموز ١٩٥٤ ، اما انشاء النواظم الرئيسية فقد أُحيلت الى شركة الشرق الأوسط للهندسة والإنشاءات المحدودة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٣ بمبلغ ٦٤,٣٩٨ دينار ويتوقع انجاز العمل في ١٥ نيسان ١٩٥٤ ، وقد خولت مديرية الري العامة تنفيذ هذا المشروع بجميع اقسامه نيابة عن وزارة الأعمار وتقوم مديرية الري العامة بالاشراف عليه.(٥٤) .

٤. إعداد التصاميم و المناقصات اللازمة مبزل الصقلوية ، اذ باشرت وزارة الزراعة (مديرية الري العامة) بتعاون مع مجلس الأعمار في إعداد التصاميم والمناقصات ، وتخصيص مبلغ قدره ( ٥٠٠,٠٠٠ ) دينار لتنفيذه ، فأحيلت مناقصة الحفريات للمبزل وفروعه الى شركة العراق الأوسط للتجارة المحدودة بتاريخ ١٢ كانون الاول ١٩٥٣ ، وبمبلغ ( ٢٨١,٩٠٨ ) دينار، فضلا عن إحالة مقاوله تجهيز مكائن الضخ للمبزل الى شركة ستورك الهولندية ، وقد عهد الى مديرية الري العامة بالإشراف على تنفيذ هاتين المقاولتين ، فضلاً عن القيام بإنشاء ١٣ كيلومتر من الجدول المبطن نيابة عن مجلس الأعمار .

٥. إعداد التصاميم والخرائط و الكشوفات لمشروع ميازل ديالى ، اذ قامت وزارة الزراعة ( مديرية الري العامة ) بإعداد التصاميم والكشوفات اللازمة لميازل بعقوبة في منطقة خريسان على الضفة اليسرى من نهر ديالى ، وذلك لبزل أراضي تبلغ مساحتها ( ١١,٨٠٠ ) دونم، وقد خصص مجلس الأعمار مبلغ ( ٤٠,٠٠٠ ) دينار

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

لهذا المشروع مع تحويل وزارة الزراعة ( مديرية الري العامة ) المباشرة في حفره نيابة عن مجلس الأعمار .

٦. حفر مبزل الشامية ، اذ قامت مديرية الري العامة بحفر الجانب الشرقي لمبزل الشامية بمساحة تتراوح بين الكيلو وستة كيلو ، كما أعدت المديرية التصاميم والكشوفات وأوراق المناقصة لإكمال حفر المبزل الى ٦٤ كيلو نيابة عن مجلس الأعمار .

٧. افتتاح مشروع اليونسكو للتعليم الأساسي في الدجيلة لتدريب الفتيان والفتيات على مناصب الإدارة في الزراعة والصحة والتربية وكذلك الإهتمام بالمستوطنين في أراضي الدجيلة الأميرية عن طريق تقديم القروض اللازمة لغرض شراء اللوازم و التجهيزات الخاصة بهم لحين بيع محاصيلهم وبفائدة مناسبة لهم .

٨. الاهتمام بالإرشاد الزراعي و المزارع النموذجية للأراضي الأميرية الصرفة، اذ خصصت وزارة الزراعة في كل مشروع من مشاريع الأراضي الأميرية قطعة من الأرض لغرض الإرشاد الزراعي ، فضلاً عن تقديم القروض لمستوطني هذه الأراضي<sup>(٥٥)</sup>.

٩. تأسيس مزرعة نموذجية لإسكان اللاجئين الفلسطينيين في بغداد عام ١٩٥٣، وتبلغ مساحة المزرعة ٢٦ الف دونم ، وكان الغاية من هذا المشروع إسكان اللاجئين الفلسطينيين و اشغالهم بأعمال مفيدة ، فضلاً عن إغاثة أنفسهم بدلاً من صرف الحكومة العراقية عليهم<sup>(٥٦)</sup>.

٥ . عبد الغني الدلي :

تولى منصب وزير الزراعة ثلاث مرات متتالية ، الأولى في السابع عشر من ايلول من ١ عام ١٩٥٣ الى غاية الثامن من آذار من العام ١٩٥٤<sup>(٥٧)</sup>.  
والثانية في الثامن من آذار من العام ١٩٥٤ الى غاية التاسع والعشرين من نيسان من العام ١٩٥٤<sup>(٥٨)</sup>.

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

- والثالثة من التاسع والعشرين من نيسان من العام ١٩٥٤ الى غاية السادس عشر من حزيران من العام ١٩٥٤<sup>(٥٩)</sup> وأهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في عهده :
١. الاهتمام بمشروع النهروان ، اذ باشر مجلس الاعمار بتعاون مع وزارة الزراعة (مديرية الري العامة ) بالشروع بالتحريات اللازمة لتقدير امكانية إرواء الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة وتصنيفها وقد استمرت هذه الدراسة طوال عام ١٩٥٤ وأنجز منها حوالي ٥٠% من هذه التحريات .
  ٢. وضع التصاميم اللازمة وإعداد وثائق المقاوله لإنشاء ناظم في مدينة الحي وثلاث نواظم على جدول الغراف.<sup>(٦٠)</sup>
  ٣. البدء بوضع مشروع للبرز منطقة الحبانية ، اذ وضعت مديرية الري العامة مشروع للبرز في هذه المنطقة التي تقع بين نهر الفرات وبحيرة الحبانية.
  ٤. البدء بحفر مشروع الحويجة ، اذ خصص مجلس الأعمار مبلغ قدره (٦٧,٥٠٠) دينار لهذا المشروع الذي يشمل مساحة (٩٠,٠٠٠) دونم من أراضي الري ، وقد بدأت مديرية الري العامة بأعمال الحفر الترابية<sup>(٦١)</sup>.
  ٦. رشدي الجلبى<sup>(٦٢)</sup>:

تولى منصب وزارة الزراعة مرتين متتاليتين ، الأولى (بالوكالة) في السادس عشر من ايلول من العام ١٩٥٤ الى غاية السابع عشر من كانون الأول من العام ١٩٥٥.<sup>(٦٣)</sup> والثانية في السابع عشر من كانون الاول من العام ١٩٥٥ الى غاية العشرين من حزيران من العام ١٩٥٧<sup>(٦٤)</sup> وأهم الأعمال التي أنجزتها الوزارة في تلك المدة :

١. إقامة معرض زراعي وحيواني في البصرة في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٥٥ ، يهدف الى تشجيع تحسين المنتجات الحيوانية و الزراعية حرصاً على رعاية الحالة الاقتصادية العامة<sup>(٦٥)</sup> .
٢. شراء مكائن والآلات زراعية وبناء أربعة كراجات لها في لواء العمارة وديالى عام ١٩٥٥ .

٣. تأسيس دائرة لإرشاد الزراعي في البصرة و مستشفى بيطري في الديوانية.
٤. تأسيس مختبرات لتحسين النسل الحيواني في لواء الموصل ، وتشبيد (١٢) حوضاً لتغطية الأغنام و ثلاث مستوصفات بيطرية ثابتة.<sup>(٦٦)</sup>
٥. أكمل محطة ضخ مشروع الصقلاوية ، اذ أكملت مديرية الري العامة محطة ضخ مشروع الصقلاوية في ١٢ أيلول ١٩٥٥ ، فضلا عن اكمال الطريق المؤدي الى موقع الضخ وقناة المصب مع المنشآت وتبطينها<sup>(٦٧)</sup>.
٦. عقد مؤتمر صلاح الدين لدراسة مشاكل الأراضي للشرق الأدنى ، اذ عقد هذا المؤتمر في صلاح الدين واستمر ثلاث أسابيع اعتباراً من ٢ تشرين الأول لسنة ١٩٥٥ حسب ألتفاقية الخاصة بين الحكومة العراقية ومؤسسة الغذاء و الزراعة الدولية ، وقد حضره مندوبون عن ١٢ دولة بما في ضمنها العراق فضلاً عن الممثلين من المؤسسات العالمية المشهورة كمؤسسة الغذاء والزراعة ودائرة التعاون الدولية الامريكية ومصرف الاعمار الدولي ومركز الشرق الاوسط و الجامعة العربية ، وكانت الغاية من هذا المؤتمر اتاحة الفرصة لأقطار الشرق الأدنى لتبادل المعلومات و التجارب الفنية عن السياسة الزراعية و الاقتصادية ولاسيما فيما يتعلق بالتصرف بالأراضي و حيازتها وإسكانها وأعمارها في هذه البلدان .
٧. انجاز مشروع تغطية الأغنام ومكافحة الأمراض الطفيلية ، أن اهداف هذا المشروع هي وقاية الثروة الحيوانية و المحافظة عليها من الأوبئة الفتاكة التي تسبب خسائر فادحة في كل سنة ، ولأجل هذه الغاية أحتوى المشروع على شراء مواد كيمياوية وبعض العقاقير الطبية البيطرية لأغراض المكافحة، فضلاً عن استخدام الخبراء من أجنب وعراقيين وانشاء مستوصفات سيارة ، ونفذ هذا المشروع مديرية البيطرة العامة في وزارة الزراعة بالاشتراك مع مجلس الاعمار بتاريخ ٢٣ حزيران ١٩٥٥ ، وقد قدرت كلفة هذا المشروع ب ( ١١٥ , ٥٠٠ ) دينار.<sup>(٦٨)</sup>
٨. اتمام مشتل أربيل الذي كانت مديرية الغابات العامة بدأت بإنشائه سنة ١٩٥٦.

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

٩. تأثيث مختبرات لكلية الزراعة ، يستهدف هذا المشروع شراء الآلات والأدوات التي تحتاجها كلية الزراعة وقد خولت وزارة الزراعة صلاحية الصرف بالاشتراك مع مجلس الاعمار بمبلغ قدر ب ( ٢٠,٠٠٠ ) دينار .
١٠. مشاريع الغابات في ألوية بغداد و الموصل وكركوك والسليمانية ، يستهدف هذا المشروع انتاج الاخشاب الصالحة لأغراض الصناعة و البناء ، وتقوم بالعمل مديرية الغابات و التشجير العامة باشتراك مع مجلس الاعمار و بكلفة (٣٤٢,١٣٦) دينار .
١١. مشروع انشاء زرائب في ابي غريب ، يستهدف هذا المشروع بناء زرائب ومركز للتلقيح الاصطناعي في كل من مزرعة ابي غريب ومزرعة بكرة جو ، ويقوم بالعمل قسم تربية وتحسين الحيوان في مديرية الزراعة العامة بالاشتراك مع مجلس الاعمار وبكلفة (١٨,٧٠٠) دينار .<sup>(٦٩)</sup>
١٢. اقامة معرض حيواني في بغداد أواخر شهر آذار ١٩٥٦ في ميدان سباق المنصور في الكرخ ، لتشجيع الناس على العناية بالحيوان واستغلال نتاجه بصورة تؤمن زيادة الثروة الحيوانية في لواء بغداد ، واستعرض هذا المعرض الآلات الحديثة و الكيفيات العلمية الجديدة<sup>(٧٠)</sup>.
١٣. مشروع مسح التربة وتصنيف الأراضي لمدة خمس سنوات ، ان الغرض من هذا المشروع هو، القيام بتصنيف ومسح التربة لمنهاج مشاريع مجلس الاعمار ، انجز المشروع بواسطة قسم التربة في مديرية الزراعة العامة و بأشراف مجلس الاعمار في عام ١٩٥٦ ، وبكلفة (٢٤٠,٩٠٠) دينار لهذا المشروع.
١٤. مشروع كلية الطب البيطري عام ١٩٥٦ ، ان الهدف من هذا المشروع هو تجهيز كلية الطب البيطري بالآلات و الأدوات المختبرية اللازمة و المواد الكيماوية و اللوازم الفنية لضرورية في الكلية ، وبكلفة (١٠٠,٠٠٠) دينار<sup>(٧١)</sup>.
١٥. مشروع تحسين وتربية الطيور الداجنة ، يستهدف هذا المشروع على جلب وتكثير الطيور الاجنبية التي تلائم المحيط العراقي ، وتهجين الأنسال العراقية وتحسين الدجاج المحلي للوصول الى انتاج نسل عالي متجانس الصفات ، ويشمل

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

المشروع ايضاً تأسيس محطات لتدريب العراقيين على الطرق الحديثة في جميع مجالات تربية الدواجن وشراء الآلات و الادوات الضرورية لأعمال التفقيس واستخدام الخبراء وبناء مخازن ، مع تأسيس محطات للوقاية اللازمة وذلك بإجراء الفحوص والتلقيحات ومكافحة الطفيليات للطيور، وتقديم الارشادات العلمية التي يمكن تطبيقها مباشرة من قبل مربى الدواجن . ويقوم قسم تربية وتحسين الحيوان في مديرية الزراعة العامة بالاشتراك مع مجلس الاعمار بنهوض بهذا المشروع الذي قدرت كلفته (١٠٨,٣٤٥) دينار.<sup>(٧٢)</sup>

١٦. مشروع تكثير الأغنام والأبقار المحسنة عام ١٩٥٦، نظم هذا المشروع على أساس تقوية مركز أبي غريب ، وتأسيس ثلاث مراكز في المزارع الحكومية الواقعة في مناطق مختلفة من العراق احدهما في لواء أربيل والآخر في لواء الموصل و الثالث في المنطقة الجنوبية على ان تعزز هذه المراكز بالمؤسسات والأخصائيين الأزمين للقيام بالمشروع الذي يستغرق انجازه خمسة سنوات ، ويستهدف هذا المشروع على تدريب الموظفين والمزارعين ومربى الحيوانات على اتباع أحدث الوسائل في التغذية و الإدارة وتحسين نوعية الانتاج ، و تكثير الحيوانات المستوردة من الخارج وتحسين الحيوانات العراقية بالتهجين و استعمال التلقيح الاصطناعي لهذا الغرض ، فضلاً عن إجراء البحوث و الدراسات التي لها مساس بتتمية هذا المشروع ، ويتعاون قسم تربية وتحسين الحيوان في مديرية الزراعة العامة مع مجلس الاعمار بالقيام بهذا المشروع الذي قدرت كلفته ( ٣٦٦,٠٠٠ ) دينار .<sup>(٧٣)</sup>

١٧. تجهيز المزارعين في بغداد بالآلات الزراعية ، اذ قامت وزارة الزراعة بتعاون مع الإدارة المحلية للواء بغداد ، بشراء ( تراكتورين ) عدد اثنتين مع محاربيتهما بمبلغ (٢٠٦٠) دينار متوخيه بذلك تدريب الطبقات العاملة بالزراعة بهما و الاستفادة من استئجارها ، فضلاً عن شراء حفارتين بقيمة ( ٨٩٦٤ ) دينار ، نظراً للحاجة اليها ، اذ ثبت ان وجود الحفارات قد خفف كثيراً من أعباء المزارعين في حفر الجداول وتطهيرها ، فضلاً عن الاستفادة من واستئجارها.<sup>(٧٤)</sup>

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

١٨. كما أنجزت وزارة الزراعة في النصف الأول من العام ١٩٥٧ بالتعاون مع مجلس الاعمار في عدد من الألوية العراقية عدت مشاريع منها ، تأسيس معمل لتصليح المكائن الزراعية في لواء الدليم ، و بناء مستشفى بيطري في كربلاء وآخر في البصرة ، وخمسة مستوصفات بيطرية و مستشفى بيطري في لواء المنتفك ، و ١١ مستوصفاً بيطرياً في ديالى ، وشراء مضخات ومكائن زراعية في لوائي الحلة والعمارة ، وأنشاء أربعة أحواض لتغطية الاغنام في لواء كركوك ، و أربعة مستوصفات في لواء اربيل ، فضلاً عن تشجير الجهة الغربية من مدينة الموصل وتأسيس الغابات والأحراش فيها.<sup>(٧٥)</sup>

أما خلال المدة الممتدة من العشرين من حزيران من العام ١٩٥٧ ولغاية اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ ، تتأوب على تسلم منصب وزير الزراعة أربعة وزراء وهم ، جمال عمر نظمي الذي تسلم منصب وزير الزراعة من ( ٢٠ حزيران ١٩٥٧ لغاية ١٤ كانون الأول ١٩٥٧)<sup>(٧٦)</sup> ، و جميل الأورفه لي<sup>(٧٧)</sup> من ( ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ - ٣ آذار ١٩٥٨)<sup>(٧٨)</sup> و محمد مشحن الحردان<sup>(٧٩)</sup> من ( ٣ آذار ١٩٥٨ - ١٩ أيار ١٩٥٨)<sup>(٨٠)</sup> وجميل الأورفه لي من ( ١٩ أيار ١٩٥٨ - ١٤ تموز ١٩٥٨)<sup>(٨١)</sup> اذ لم تشهد الوزارة في تلك المدة اي أعمال تذكر.

### **رابعاً : مشاريع السيطرة وخرن المياه ١٩٥٢ - ١٩٥٨ .**

ان مشاريع ضبط وخرن المياه لم تلقى الاهتمام اللازم في العراق إلا بعد عام ١٩٥٢ ، حينما اهتمت الحكومة العراقية ومن خلال عمل مجلس الاعمار وبالمشاركة مع وزارة الزراعة (مديرية الري العامة) بإنشاء مشاريع لضبط وخرن المياه على نهري دجلة والفرات ، وتتكون مشاريع السيطرة والخرن من السدود المقامة على مجرى نهري دجلة والفرات ومن الخزانات الواقعة على جوانب مجرى النهر، وهذه عبارة عن منخفضات طبيعية تحول اليها مياه النهر عن طريق قنوات محولة ، وتقوم هذه المنخفضات بوظيفة خزن المياه الزائدة خلال موسم الفيضان ، ثم يتم إرجاعها ثانية

الى النهر خلال مدة فصل الصيف عندما تقل كمية المياه الجارية فيه<sup>(٨٢)</sup> . ومن أهم المشاريع المنجزة خلال تلك المدة التي تؤدي وظيفة ضبط وخرن المياه ما يلي :

#### ١. مشروع الحبانية .

يعد مشروع الحبانية من المشاريع المهمة التي انشئت لضبط المياه على نهر الفرات وبواسطته انقذت المزارع والمدن الواقعة على النهر من كوارث الفيضان وما تسببه من أضرار وخسائر في كل عام ، اذ ان كميات المياه التي تجري في الفرات خلال مواسم الفيضانات كبيرة جداً ولا بد من السيطرة عليها في أعالي النهر قبل ان تصل الى القسم الجنوبي من حوضه ، اذ لا يستوعبه مجراه فتفيض على جوانبه وبذلك تسبب الاضرار الجسيمة و الخسائر الفادحة ، وقد بذلت محاولات عديدة لتلافي أضرار الفيضانات وتنفيذ الخطط و الوسائل للسيطرة على مياه نهر الفرات الفائضة ، فكان ان عهدت الحكومة العثمانية في العراق الى السير وليم وليكوكس<sup>(٨٣)</sup> عام ١٩١١ لدراسة المشروع ، وكانت نتيجة دراسته وأبحاثه أن اقترح على الحكومة العثمانية الاستفادة من منخفض الحبانية لخرن المياه الزائدة بواسطة جدول يصل النهر ببحيرة الحبانية ، وقد بوشر في تنفيذ مقترحاته عام ١٩١٣ ، وكانت تتطوي على حفر جدول بالقرب من مدينة الرمادي لتحويل المياه من الفرات الى منخفض الحبانية ، فضلاً عن حفر جدول آخر يوصل البحيرة بهور أبي دبس ، وقد ابتدأت الحفريات عام ١٩١٣ الا ان نشوب الحرب العالمية الاولى سبب ايقاف الاعمال فيه حتى عام ١٩٣٢ ، اذ أدخلت بعض التعديلات على المشروع الاصلي كان من جملتها حفر جدول ثالث يوصل البحيرة بنهر الفرات بغية ارجاع المياه المخزونة للنهر ثانية ، وقد أعيد المشروع الى الحياة مرة اخرى عام ١٩٣٩ ولكن سرعان ما داهمته الحرب العالمية الثانية فحالت دون الاستمرار فيه ، الا ان حفر جدول المجرة وإنشاء الناظم عليه أستمر وأكمل عام ١٩٤١ ، وعلى ضوء الفيضانات التي حدثت عام ١٩٤١ وعام ١٩٤٣ تقرر حفر جدول المدخل مجدداً في موقع الورار فضلاً عن توسيع سعة تصريف الناظم المقام عليه الى ٣م٢٨٠٠ في الثانية وشمل التعديل تغيير موقع جدول المخرج وناظم الذبان الى ما

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

وراء منطقة معسكر الحبانية<sup>(٨٤)</sup> وقد تبني مجلس الاعمار منذ تأسيسه وتعاون مع وزارة الزراعة (مديرية الري العامة) مشروع الحبانية، فبادر الى انشاء سد الرمادي الذي بوشر به في ١٣ ايار عام ١٩٥٢، وقد تعهدت الشركة التي انيط بها العمل بإكمال العمل فيه في ١٣ كانون الاول عام ١٩٥٥، ويتضمن أنشاء سدة على نهر الفرات ذات اربعة وعشرين فتحة وبعرض ٧ أمتار مع أرصفة جانبية بعرض متر ونصف المتر لمرور السابلة، وبلغ طول السد ٢٠٩ أمتار مع بناء هويس للملاحة وسلم للأسمك وجهزت الفتحات ببوابات حديدية ترفع بواسطة القوى الكهربائية، او ترفع بواسطة اليد اذا توقفت القوى الكهربائية، وقد بلغت كلفة هذه السدة (١,٣٩٥,٢١٣) دينار، اما الغاية من انشائها فهو زيادة سعة استيعاب بحيرة الحبانية من مليار متر مكعب من الماء الى المليارين وذلك برفع منسوب المياه من ٤٩,٥ متراً الى ٥١ متراً اي بزيادة متر ونصف المتر<sup>(٨٥)</sup> وقد أفتتح هذا المشروع في ٥ نيسان عام ١٩٥٦، وكان من نتائجه السيطرة على المياه في موسم فيضان عام ١٩٥٦ والإفادة منه في فصل الصيف، كما ادى هذا المشروع في مواسم الزراعة من السنة المذكورة خدمات كبيرة في رفع مستوى المنتج الزراعي<sup>(٨٦)</sup>.

### ٢. مشروع الثرثار.

مشروع وادي الثرثار من المشاريع الري الكبرى في العراق، ويقصد به وقاية المنطقة الوسطى و الجنوبية من العراق من أخطار الفيضان، ويتلخص هذا المشروع في تحويل مياه الفيضان الزائدة من نهر دجلة الى منخفض الثرثار الطبيعي، ويتكون هذا المشروع من حجز المياه مقابل مدينة سامراء بسده على نهر دجلة وتحويلها الى منخفض الثرثار وكذلك بناء سداد طولها ٦٥ كيلو متراً بقصد منع تسرب هذه المياه الى الاراضي الزراعية وتحويلها الى منخفض الثرثار، ويقسم هذا المشروع الى قسمين: القسم الاول - ويشتمل على ما تقوم به شركة بلفور بيتي من اعمال ترابية لبناء سداد وحفر جداول، وقد أحيل العمل بعهددة الشركة المذكورة وبمبلغ قدره (٥,٩٦٢,٠٠٠) دينار في كانون الثاني عام ١٩٥٢، وسيتم العمل فيه في نهاية عام

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

١٩٥٥، وتبلغ الاعمال التي تقوم بها شركة بلفور بيتي ٣٥ مليون متر مكعب وهي المقاول رقم واحد. اما القسم الثاني فهي المقاوله تعهدتها شركة زبلن الالمانية بمبلغ (٤,٩٤٧,١٠٠) دينار بتاريخ ٢٣ شباط عام ١٩٥٣ ، وتعهدت بانجازه في اذار عام ١٩٥٦ ، ويتلخص عمل هذه الشركة في :

١. انشاء سدة رئيسية عبر نهر دجلة مقابل مدينة سامراء، وتشتمل هذه السدة على ١٧ فتحة عرض كل منها ١٢ متراً و مجهزة بأبواب حديدية تعمل بالقوة الكهربائية او بواسطة العتلات عند توقف القوى الكهربائية.

٢. انشاء ناظم الثرثار المكون من ٢٤ فتحة عرض كل منها ١٢ متراً ومجهزة بأبواب حديدية وذلك لإمرار ٧٠٠٠ متر مكعب من الماء في الثانية من مياه الفيضان<sup>(٨٧)</sup>.  
ومن جملة أهداف هذا المشروع توليد الطاقة الكهربائية ، وتقدر كمية الطاقة التي يمكن انتاجها ب ١٤٥,٠٠٠ كيلو وات ، فضلا عن درء مخاطر الفيضانات ، وخرن المياه لري المناطق الزراعية ، وفتتح هذا المشروع في ٢ نيسان عام ١٩٥٦.<sup>(٨٨)</sup>

### ٣. مشروع خزان بخمه .

يقع الخزان في لواء أربيل في شمالي شرق العراق على المضيق الذي يمر منه نهر الزاب الكبير - أحد روافد دجلة ضمن سلسلة جبال قره داغ ، اذ عهد مجلس الاعمار في منتصف عام ١٩٥٢ الى شركة هيرزا الهندسية بدراسة مشروع انجازه ، ومن أهداف انشاء هذا المشروع :

١. الوقاية من الفيضان ، إذ سيؤدي الى السيطرة على مياه نهر الزاب الزائدة في موسم الفيضان ونعها من الانحدار الى نهر دجلة .

٢. استعماله كخزان للمياه للاستفادة منها وإرجاعها الى نهر دجلة للري في موسم فصل الصيف.

٣. توليد طاقة كهربائية قدرها ٦٠٠,٠٠٠ كيلو وات ، فضلاً عن ان المساحة التي سيرويهها المشروع بعد إكماله ستبلغ ٦,٦ مليون دونم من الاراضي الزراعية<sup>(٨٩)</sup> .

٤. مشروع خزان دوكان .

بوشر في هذا المشروع في مطلع عام ١٩٥٤، ويقع هذا الخزان في الشمال الغربي لمدينة السليمانية ، وعلى بعد ٦٠ كيلو متراً منها وعلى بعد ٨٠ كيلو متراً شمال شرق منطقة التون كوبري على نهر الزاب الصغير . وقد احال مجلس الاعمار مناقصة العمل لهذا الخزان الى شركة دوميز الفرنسية بمبلغ قدره (٨,٨١٧,٤٦٠) دينار ، وتشتمل هذه المقاوله على انشاء السد المقوس بارتفاع قدره ١٦ متر وطول ٣٦٠ متر ، وبناء خمسة منافذ مبطنه بالفولاذ قطر كل منهما ٣,٦٥ متر لإمرار المياه فيها لغرض توليد القوى الكهربائيه ، وإنشاء نفق بقطر ١٢,٥ على الجانب الأيسر لتغيير مجرى النهر خلال مدة انشاء السد والذي سيستعمل كمسيل عند انجاز السد لإمرار المياه الزائدة ، وستكون سعت الخزن فيه ٦,٨ مليار متر مكعب من الماء ، اما اهداف انشاء هذا المشروع فهي :

١. تخفيف وطأة الفيضان ، اذ سيستخدم هذا السد لأجل حجز مياه الفيضان الزائدة من الانحدار الى نهر دجلة اثناء مواسم الفيضانات.

٢. سيمكن هذا المشروع خزن كميات هائلة من المياه لري مساحات كبيرة من الاراضي تقدر مساحتها (١,٣٠٠,٠٠٠) دونم من الأراضي الزراعية الأميرية الصرفة في ألوية كركوك وأربيل وديالى ، وقد انجز العمل في حزيران عام ١٩٥٨ وبلغت كلفته الاجمالية ٢٣ مليون دينار<sup>(٩٠)</sup> .

٥. مشروع خزان دربند خان .

يقع مشروع دربند خان على نهر ديالى في المنطقة الشمالية الشرقية في العراق بين محافظة كركوك وديالى ، اذ يمر نهر ديالى بمضيق عميق يدعى دربند خان قاطعاً سلسلة جبال بارانتداغ في محافظة السليمانية. وقد بوشر في انشاء هذا السد في أوائل عام ١٩٥٦ من قبل مجلس الاعمار العراقي وبالمشاركة مع مديرية الري العامة،

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

من خلال وضع التصاميم والخرائط والمواصفات اللازمة لسد يلائم طبيعة الموقع من نوع السد الحجري الاملائي بارتفاع ١٤٠ متر وبطول ٤٣٥ متر وبسعة ٣,٧ مليار متر مكعب وقد احيلت المناقصة بالعمل الى شركة هرزا الهندسية حيث تكون الاعمال الخاصة بإنشاء نفق التحويل ، وتقدر كلفة انشاء هذا السد ب ٢١ مليون دينار<sup>(٩١)</sup>.

### خامساً : ميزانية وزارة الزراعة ١٩٥٣ .١٩٥٨ .

بدأت مسؤولية العراق المالية منذ ان تم تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ، فوضعت أول ميزانية للدولة العراقية الحديثة لسنة ١٩٢١ المالية ، و كانت الميزانية في أول أمرها توضع على أساس قانون أصول المحاسبات العثماني الصادر في عام ١٩١١ و التعليمات المالية التي أصدرتها سلطة الاحتلال البريطاني و الحكومة الوطنية المؤقتة<sup>(٩٢)</sup> . وكانت السنة المالية في العراق تبدأ في الاول من شهر نيسان من كل عام ، وتنتهي في اليوم الأخير من شهر آذار ، وكانت الميزانية طوال مدة الانتداب تعد وتهيئ من قبل المستشارون البريطانيون في الوزارات العراقية ، وتحظى بموافقة دار الاعتماد البريطاني ، ثم تعرض على مجلس الوزراء العراقي للمصادقة عليها، وتعد مصادقة مجلس الوزراء على الميزانية إقراراً لها في المدة التي سبقت بدء الحياة البرلمانية في العراق ، ولكن بعد بدء الحياة البرلمانية فأن مجلس الوزراء يحيل مسودة لائحة الميزانية الى مجلس الأمة لمناقشتها ( النواب والأعيان) لدراستها ومناقشتها، وإدخال بعض التعديل عليها أحياناً، وبعد مصادقة مجلس النواب والأعيان على الميزانية تنشر في الجريدة الرسمية ( الوقائع العراقية)، ويبدأ بصرف بحسب أبوابها المقررة لها، وفي بعض الأحيان يتأخر التصديق على الميزانية حتى شهر حزيران فتوضع ميزانية مؤقتة لشهري أيار و حزيران، ولا ينفذ الاجتماع السنوي لمجلس الأمة إلا بعد التصديق على الميزانية العامة<sup>(٩٣)</sup> . و الجدول الآتي يوضح ميزانية وزارة

وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

الزراعة ، الاعتمادات والمصروفات والنسبة المئوية للصرف من العام ١٩٥٣-١٩٥٧.

نسبة نفقات وزارة الزراعة الى الاعتمادات المصدقة خلال الأعوام ( ١٩٥٣ .١٩٥٧ )

السنة	الاعتمادات المصدقة بالدينار	المصروفات بالدينار	النسبة المئوية
٩٥٣	١٧٣٨١٧٠	١٥٢٨٤٦٢ <sup>(٩٤)</sup>	٨٧,٩٣
٩٥٤	٢٣٤٢٠٩٥	٢١٤٠٨٤٠ <sup>(٩٥)</sup>	٩١,٤٠
٩٥٥	٢١٧٠٦٢٠	١٧٩٨١٩٦ <sup>(٩٦)</sup>	٨٢,٨٤
٩٥٦	٢٦٨٢٠٣٤	٢١١٣٤٣٩ <sup>(٩٧)</sup>	٧٨,٧٩
٩٥٧	٢٣٧٠٣٢٦	١٩٧٦٠٧٧ <sup>(٩٨)</sup>	٨٣,٣٦
٩٥٨	٣٣٤٦٨٦٠	٢٥٦٣٠٤٨ <sup>(٩٩)</sup>	٧٦,٥٨

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان ميزانية وزارة الزراعة خلال الأعوام (١٩٥٧ .١٩٥٣) كانت فيها نسبة الاعتمادات أكثر من المصروفات ومعنى ذلك وجود فيض او توفير ، ولا يأتي هذا الفيض او التوفير من كون العراق لا يحتاج الى المشاريع الزراعية والأروائية الضرورية ، ولكن يعود الى قلة الخبرة بالتنفيذ ، وعدم وجود الملاكات الفنية والإدارية القادرة على الإشراف على مشاريع الوزارة.

تعد فترة بداية الخمسينات من القرن العشرين بداية للنهوض والتطور في رسم السياسة الاقتصادية والعمرانية في عموم العراق ، على الرغم من المشكلات التي كان يعاني منها العراق آنذاك ، لاسيما مشاكل السكان المهاجرين من الريف الى المدينة وتعرض المدن الكبيرة لخطر الفيضانات ، فضلاً عن الوضع العراقي المتأزم من خلال مواقف بعض الأحزاب العراقية والتي جعلت من الريف العراقي واجهات ضغط على الحكومة العراقية في معظم الإحداث آنذاك اذ لم يكن قبل هذه الفترة خطط اقتصادية وعمرانية تذكر بل كانت كل وزارة تقوم ببعض المشاريع على قدر الامكان حين يتيسر لها ذلك ، وكانت الإمكانيات محدودة وغير مضمونة النجاح لاختلاف الاتجاهات وتبعثر الجهود ، الأمر الذي سبب في الماضي ضياعاً كبيراً في الوقت وتبذيراً في أموال الدولة ، وإزاء هذا الوضع اتجهت الحكومة العراقية عام ١٩٥٠ الى انعاش الوضع الاقتصادي بعد تخصيص نسبة من العائدات النفطية لوضع خطط التنمية في البلاد، فأنشأت مجلس الاعمار عام ١٩٥١ واستحدثت وزارة للزراعة عام ١٩٥٢، وبذلك بدء مجلس الاعمار وبمشاركة مع وزارة الزراعة بتنفيذ مشروعات كثيرة في مجال الزراعة، ومشاريع أخرى للسيطرة على الفيضانات كمشروع الثرثار ودوكان وغير ذلك . الا ان الطريقة التي اتبعها مجلس الاعمار بالمشاركة مع وزارة الزراعة في تخطيطه لهذه المشاريع لم تنظر للقطاع الزراعي في العراق نظرة شاملة إجمالية بل نظرة جزئية غير متكاملة، أدت بدورها الى فشل هذه السياسة لأسباب منها، عدم كفاية السياسة الزراعية التي رسمت، وعدم وجود خطة اقتصادية انمائية، ومقاومة كل إصلاح زراعي وتجديد، وبذلك فقد بقي الإقطاع مهيمناً وزادت واتسعت الملكيات الزراعية الكبيرة، وزادت معاناة أبناء الريف الذين واصلوا هجرتهم الى المدن وبأعداد كبيرة ولاسيما من جنوب العراق ، حتى اندلاع ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ وإسقاط النظام الملكي وإعلان النظام جمهوري في العراق .

- (١) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، ص٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ١٩٠ .
- (٢) نص قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ على " للحكومة ان تصدر نظاما لكل وزارة يبين فيه تشكيلات الوزارة والدوائر التابعة لها وواجباتها وكيفية قيام الموظفين بتلك الواجبات". د ك . و ، الحكومة العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٣٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٤ ، ص ٤٥٧ .
- (٣) نص قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ المعدل بقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٤٧ على " تعتبر المادة الأولى من قانون تشكيلات الوزارات رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٣ فقرة اولى وتضاف اليها الفقرتان الأتيتان ، الفقرة الثانية ، للوزير ان يخول - بأمر تحريري يصدر . أيا كان من كبار موظفي وزارته السلطات الممنوحة له بموجب اي قانون او نظام بالصورة التي يعينها من وقت إلى آخر ، الفقرة الثالثة ، لا يشتمل حكم الفقرة السابقة الصلاحيات المخولة للوزير شخصيا بمقتضى القانون الأساسي " . د . ك . و ، الحومة العراقية ، وزارة العدل ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٤٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص ٣٣٩ .
- (٤) د . ك . و ، البلاط الملكي ، محاضر وجلسات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، رقم الملف ٥٥٥٨ / ٣١١ ، الجلسة الثانية عشر المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ ، و ١ ، ص ٧ .
- (٥) المصدر نفسه ، و ١ ، ص ١٥ .
- (٦) د . ك . و ، البلاط الملكي ، محاضر وجلسات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، رقم الملف ٥٥٥٨ / ٣١١ ، الجلسة الثانية عشر المنعقدة بتاريخ ٣١ كانون الثاني ١٩٥٢ ، و ١ ، ص ١٦ .
- (٧) تألفت اللجنة الوزارية من : مصطفى العمري و محمد حسن كبه وزيرى الدولة ، عبد وهاب مرجان وزير المالية ، ضياء جعفر وزير الاقتصاد . المصدر نفسه ، رقم الملف ٥٥٥٨ / ٣١١ ، و ١ ، ص ٧ .
- (٨) المصدر نفسه ، و ١ ، ص ٧ .
- (٩) د . ك . و ، البلاط الملكي ، مقررات مجلس الوزراء ١٩٥٢ ، رقم الملف ٦٤٣ / ٣١١ ، الجلسة الرابعة عشر المنعقدة بتاريخ ٦ شباط ١٩٥٢ ، و ٤٣ ، ص ٧٣ - ٧٤ .
- (١٠) عبد الوهاب مرجان : هو عبد الوهاب بن عبد الرزاق بن محمود ال مرجان ، ولد في الحلة عام ١٩٠٧ ، وتربى في اسرة ذات جاه ومال ، دخل المدرسة الابتدائية عام ١٩١٨ ، ثم المدرسة

- المتوسطة عام ١٩٢٥ ،ثم انقل إلى بغداد ودخل الإعدادية المركزية عام ١٩٢٧ ، دخل كلية الحقوق عام ١٩٣٣ ، عين قاضيا في قضاء الصويرة عام ١٩٣٨ ، ثم رئيسا لغرفة تجارة الحلة عام ١٩٤٢ ، اصبح رئيسا لمجلس النواب عام ١٩٤٧ ، ثم وزير للاقتصاد عام ١٩٤٨ ، ووزير للمواصلات والأشغال عام ١٩٥٠ . للمزيد من المعلومات ينظر : حسن احمد ابراهيم المعموري ، عبد الوهاب مرجان ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٧ ، ص ٤٣-٣٢ ؛ ستار علك الطفيلي ، التطورات السياسية في العراق وموقف النخبة النيابية في لواء الحلة منها (١٩٤٩-١٩٥٨) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة بابل ، ٢٠٠٣ ، ص ٤١ .
- (١١) م.م.ن ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، الدورة الانتخابية الثانية عشر ، الجلسة السابعة عشر ، ٢٧ شباط ١٩٥٢ ، ص ٢٥٣ .
- (١٢) د.ك.و ، مجلس الأعيان "الديوان " ، قانون تأليف وزارة الري والزراعة ١٩٢٧-١٩٥٢ ، رقم الملف ٣٣٢١ /٥٠ ، و ١٣ ، ص ٢ .
- (١٣) د.ك.و ، مجلس الأعيان "الديوان " ، قانون تأليف وزارة الري والزراعة ١٩٢٧-١٩٥٢ ، رقم الملف ٣٣٢١ /٥٠ ، و ١٣ ، ص ٢٥٣ .
- (١٤) م.م.ن ، الحكومة العراقية الاجتماع الاعتيادي ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة السابعة عشر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤.٢٥٣ .
- (١٥) م.م.ن ، الحكومة العراقية الاجتماع الاعتيادي ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة السابعة عشر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .
- (١٦) د.ك.و ، مجلس الأعيان "الديوان " ، الارادات الملكية / تأليف الوزارات ، رقم الملف ٣٣٢١/١٥٤ ، و ٥ ، ص ٦.٨ .
- (١٧) اركان عبادي: ولد في الديوانية عام ١٩١٥ ، اكمل الدراسة الابتدائية في النجف الاشرف و الثانوية في برمانا في لبنان ، ثم التحق في كلية اكستر فنشير في بريطانيا عام ١٩٣٣ وتخرج فيها ، ثم درس الاقتصاد في جامعة لندن ونال شهادتها عام ١٩٣٩ ، ثم التحق بجامعة كمبردج وتخرج فيها عام ١٩٤٣ ، خرج نائبا في مجلس النواب ممثلا عن لواء الديوانية في سبعة دورات ، عين وزير بلا وزارة في وزارة فاضل الجمالي الأولى عام ١٩٥٣ ، ثم وزير للشؤون الاجتماعية في وزارة فاضل الجمالي الثانية عام ١٩٥٤ ، وفي وزارة جودت الايوبي عام ١٩٥٦ ، توفي عام

١٩٦٩. للمزيد من المعلومات ينظر : علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨)، المصدر السابق ، ص ٨٥.
- (١٨) م.م.ن ، الحكومة العراقية الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة السابعة عشر ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤.
- (١٩) موحان الخير الله : ولد في قضاء الرفاعي (الناصرية) عام ١٨٩٠ ، تلقى تعليمه الأولي في الكتاتيب ، ثم تتلمذ في الحوزة العلمية في النجف الاشرف ، تولى رئاسة عشائر الشويلات بعد مقتل والده عام ١٩١٦ ، حضي بشهره واسعة في مناطق الفرات الأوسط ، اصبح عضوا في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ ، ثم ممثلا للواء المنتفك في مجلس النواب لعدة مرات ، توفي عام ١٩٥٦. للمزيد من المعلومات ينظر : علي صالح الكعبي ، نواب ألوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي (١٩٢٥-١٩٥٨) ، المصدر السابق، ص ١٦٠-١٦١.
- (٢٠) م.م.ن، الحكومة العراقية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة السابعة عشر ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤.
- (٢١) المصدر نفسه، ص ٢٥٤-٢٥٥.
- (٢٢) م.م.ن، الحكومة العراقية، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة عشر ، ص ٢٦٨-٢٦٩.
- (٢٣) الوزراء هم : شاکر الوادي وزير الدفاع و وكيل وزير الخارجية ، عمر نظمي وزير الداخلية، مصطفى العمري وزير الدولة . م.م.ع ، الحكومة العراقية الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١-١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة ، ١٣ اذار ١٩٥٢ ، ص ١٦٠.
- (٢٤) المصدر نفسه ، ص ١٧٨.
- (٢٥) م.م.ع ، الحكومة العراقية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥١.١٩٥٢ ، الجلسة الثامنة ، المصدر السابق ، ص ١٨٢.١٨٣.
- (٢٦) د.ك.و، وزارة المالية "الديوان"،تشكيلات الدولة ، رقم الملف ٢٢٨ / ٣٢١١٠ ، و ١١٠ ، ص ١٢١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨، المصدر السابق ، ص ٢٤٥.
- (٢٧) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٢ ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٥٣ ، ص ١٢٣-١٢٤؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٣٠٧٦ ، ٢٤ آذار ١٩٥٢.
- (٢٨) المصدر نفسه ، ص ١٢٤-١٢٦.

- (١) هلال كاظم حميري الشبلي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤.
- (٢) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار و وزارة الأعمار ، اسبوع الأعمار الثاني ١٩٥٧، د.م ، د.ت، ص ٧.
- (٣) عبد الرزاق مطلق الفهد ، المصدر السابق ، ص ٥٧.
- (٢٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨.
- (٣٠) عبد الرزاق مطلق الفهد ، المصدر السابق ، ص ٥٧.
- (٣١) فيصل كشمولة ، نظرات في اقتصاديات العراق، المطبعة الشرقية، الموصل، ١٩٥٥، ص ٢٧.
- (٣٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨. ٢٥٩.
- (٣٣) ايمان مصطفى خلف المحمدي ، سياسة التخطيط الاقتصادي في العراق (١٩٦٤-١٩٧٥)، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد ) ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢، ص ٢٩.
- (٣٤) المصدر نفسه ، ص ٣١.
- (٣٥) المصدر نفسه ، ص ٥٨.
- (٣٦) كاتلين ام.لانكلي، تصنيع العراق، ت. محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، مراجعة محمد عزيز وعدنان القصير، بغداد، ١٩٦٣، ص ٢٧٧.
- (٣٧) حسن الدروبي وآخرون ، تطور الادارة العامة في العراق ، ط ١، مطبعة الشرق الأوسط ، بغداد ، ١٩٧٩، ص ٨٦.
- (٣٨) د.ك.و، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٢، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٥٢، ص ٨٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨، المصدر السابق، ص ٢٤٥).
- (٣٩) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨، المصدر السابق ، ص ٢٧٩.
- (٤٠) د.ك.و، الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، سياسة الحكومة في خطاب وزير المالية عن الميزانية العامة لسنة ١٩٥٣، د.ت ، ص ١٣.
- (٤١) د.ك.و، الحكومة العراقية ، المزارع الحديث ، الكتاب السنوي لسنة ١٩٥٢، كلية الزراعة ، وزارة الزراعة ، أبو غريب ، د.ت، ص ٢.
- (٤٢) عبد الجبار الجليبي : من مؤسسي حزب العهد الذي اجيز في ١٤ تشرين الاول ١٩٣٠، عضوا في مجلس النواب للدورة الانتخابية الثالثة ( ١ تشرين الثاني ١٩٣٠- ٤ تشرين الثاني ١٩٣٢ ) ، والدورة الانتخابية الخامسة ( ٢٩ كانون الاول ١٩٣٤- ١١ اذار ١٩٣٥ ) ، عين وزيرا للمواصلات

في وزارة ارشد العمري الأولى عام ١٩٤٦، و في وزارة نوري السعيد التاسعة عام ١٩٤٦، ثم  
عضوا في مجلس النواب للدورة الانتخابية الحادية عشر ( ١٧ آذار ١٩٤٧- ٢٢ شباط ١٩٤٨ ) ،  
ثم وزيرا للزراعة في وزارة مصطفى العمري التي شكلت في ١٢ تموز ١٩٥٢- ٢٣ تشرين الثاني  
١٩٥٢. ، خالد أحمد الجوال ، اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ج١ ،  
المصدر السابق ص٤٨٦.

(٤٣) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٨ ، المصدر السابق ، ص٢٨١

(٤٤) المصدر نفسه ، ص٣٢٨؛ نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي  
(دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة) ، دار افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٩٧ .

(٤٥) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٢-  
١٩٥٣ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٣ ، ص٢١.٢٢

(٤٦) الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، سياسة الحكومة في خطاب وزير المالية عن الميزانية العامة  
لسنة ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٤٧) رايح العطية : هو رايح بن عطية بن غضبان بن عبد الله ، ولد في قضاء الشامية في محافظة  
القادسية عام ١٨٩٠ ، عين عضوا في لجنة تدقيق القانون الأساسي العراقي عام ١٩٢٢ ، ثم عضوا  
في مجلس النواب عام ١٩٢٤ ، ثم عضوا لمجلس النواب للدورة الانتخابية الرابعة (٨ آذار ١٩٣٣-  
٤ ايلول ١٩٣٤) ، وفي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ . ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٣ عين وزيرا للزراعة  
في وزارة نوري الدين محمود ، ثم عين وزيرا بلا وزارة في وزارة نوري السعيد الرابعة عشر عام  
١٩٥٨ . خالد احمد الجوال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥ .

(٤٨) نزار توفيق سلطان الحسو ، الصراع على السلطة في العراق الملكي (دراسة تحليلية في الادارة والسياسة) ،  
دار افاق عربية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص١٩٧ .

(٤٩) الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، سياسة الحكومة في خطاب وزير المالية عن الميزانية العامة  
لسنة ١٩٥٣ ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

(٥٠) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة  
١٩٥٢-١٩٥٣ ، المصدر السابق، ص٨.

(٥١) ولد ببغداد عام ١٩٢١ ، حصل على بكالوريوس في الحقوق ، عمل في المحاماة ، عين وزيرا  
للصحة في ١٢ تموز ١٩٥٢ ، ثم وزيرا للمواصلات و الاشغال في العام نفسه ، ثم وزيرا للزراعة  
عام في وزارة جميل المدفعي السادسة ( ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٣ - ٥ مارس ١٩٥٣ ) . هيئة

التقاعد العامة ، الاضبارة الشخصية لعبد الرحمن جودة ، رقم الاضبارة ٣١/٠٧٣٩٥٠٠٧ ؛ علي صالح الكعبي ، نواب الوية الحلة والديوانية والمنتفك في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٥٨.١٩٢٥ ، المصدر السابق ، ص ٦٣ .

(٥٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، ط ٧ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨ ، ص ٧ .

(٥٣) نزار توفيق سلطان الحسو ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .

(٥٤) د.ك.و. ، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار ، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ١٨-٢٠ .

(٥٥) الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار ، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٣-١٩٥٤ ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .٣١ .

(٥٦) د.ك.و. ، وزارة الزراعة " الديوان " ، تأسيس مزرعة نموذجية لإسكان اللاجئين الفلسطينيين ، رقم الملف ١٠١/٣٢٠٧١٠٣ ، و ٣ ، ص ٥ - ٧ .

(٥٧) د.ك.و. ، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٣ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٤ ، ص ٨٦ ؛ نزار توفيق سلطان الحسو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢ .

(٥٨) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٥٩) د.ك.و. ، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٥ ، ص ٩٠ ؛ عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٦٠) د.ك.و. ، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار و وزارة الأعمار ، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ٨ .

(٦١) د.ك.و. ، الحكومة العراقية ، مجلس الأعمار و وزارة الأعمار ، التقرير السنوي عن أعمال مجلس الأعمار لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ١٣ .

(٦٢) رشدي الجلي : هو رشدي بن عبد الهادي الجلي ، ولد في بغداد عام ١٩١٧ و اكمل دراسته فيها ، ثم درس في الجامعة الأمريكية في بيروت واختص في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، تقلد مناصب عديدة منها وزيراً للزراعة (بالوكالة ) من ١٦ ايلول ١٩٥٤ لغاية ١٤ كانون الاول عام ١٩٥٥ ، ثم وزيراً للزراعة من ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ ولغاية ٢٠ حزيران عام ١٩٥٧ ، ثم وزيراً للأعمار في ٣ اذار ١٩٥٨ ، ثم وزيراً لاقتصاد في وزارة احمد مختار بابان عام ١٩٥٨ . د.ك.و. ، هيئة التقاعد العامة ، الاضبارة الشخصية لرشدي الجلي ، رقم الاضبارة ٣١ / ٠٢٧٢٥٠٠٥ ؛

- د.ك.و، الحكومة العراقية، المزارع الحديث، الكتاب السنوي لسنة ١٩٥٥، كلية الزراعة، وزارة الزراعة، أبو غريب، د.ت، ص ٣؛ مؤيد الوندائي، أعلام الشخصيات السياسية العراقية في الوثائق البريطانية ١٩٣٥-١٩٥٨، رحنه للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ٢٢٥.٢٢٤؛ خالد احمد الجوال، المصدر السابق، ٢٣٣.
- (٦٣) د.ك.و، الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٥، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٦، ص ١٠٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٩، المصدر السابق، ص ١٧٠.
- (٦٤) د.ك.و، الحكومة العراقية، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص ٣٨؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية ج ١٠، ص ٩.
- (٦٥) د.ك.و، الحكومة العراقية، الادارة المحلية للواء البصرة، مقررات مجلس اللواء العام لسنة ١٩٥٤-١٩٥٥، مطبعة التايمس، بغداد، ٥٢.
- (٦٦) شاكر راغب الحلبي، مشاريع الأعمار في العراق (اعمال الادارة المحلية)، ج ١، مطبعة العاني، ١٩٥٥، ص ٢٥-٢٦.
- (٦٧) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٧، ص ١٤.
- (٦٨) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٣٤.
- (٦٩) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٣٥-٣٧.
- (٧٠) د.ك.و، الحكومة العراقية، مشاريع الادارة المحلية للواء بغداد ومقرراتها في سنة ١٩٥٦-١٩٥٧، مطبعة المعارف، بغداد، د.ت، ص ٣١.
- (٧١) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨.
- (٧٢) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٣٩.
- (٧٣) د.ك.و، الحكومة العراقية، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، التقرير السنوي عن اعمال مجلس الاعمار لسنة ١٩٥٥-١٩٥٦، المصدر السابق، ص ٤٠.

## وزارة الزراعة في العراق ١٩٥٢-١٩٥٨ (دراسة تاريخية تحليلية).....

(٧٤) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مشاريع الادارة المحلية للواء بغداد ومقرراتها ١٩٥٧-١٩٥٨، مطبعة العاني ، بغداد، د.ت، ص٢٧.

(٧٥) شاكر راغب الحلي ، مشاريع الاعمار في العراق ، ج ٢ ، مطبعة شفيق ، بغداد ، ١٩٥٧، ص ٤٤ - ٤٩.

(٧٦) نزار توفيق سلطان الحسو ، المصدر السابق ، ص٢٠٧.

(٧٧) جميل الأورفه لي: ولد في بغداد عام ١٩٠٧، ونشأ فيها ، أكمل دراسته الابتدائية عام ١٩٢٣ و الثانوية عام ١٩٢٧، ثم تخرج في كلية الحقوق ببغداد ، تقلد مناصب عدة منها ، وزيراً للعدلية في وزارة الجمالي الاولى بتاريخ ٧ ايلول ١٩٥٣، ثم وزيراً للمعارف في وزارة الجمالي الثانية بتاريخ ٨ اذار ١٩٥٤، ثم وزيراً للزراعة في وزارة عبد الوهاب مرجان بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٥٧، ثم وزيراً للزراعة في وزارة احمد مختار بابان التي سقطت بسقوط النظام الملكي يوم ١٤ تموز ١٩٥٨، له مؤلفات منها ( شرح قانون العقوبات البغدادي وتعديلاته وذبوله - القسم العام والخاص عام ١٩٤٨ ) . للمزيد من المعلومات ينظر: جميل الأورفه لي ، لمحات من ذكريات وزير عراقي سابق ، تقديم الشيخ نمر الخطيب ، ط١، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت، ١٩٧١، ص ١٧ - ٢٥ ؛ باقر امين الورد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ ؛ خالد أحمد الجوال ، اعلام كبار ساسة العراق الملكي ١٩٢٠-١٩٥٨ ، ج ١ ، المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

(٧٨) د.ك.و، الحكومة العراقية ، جدول كبار موظفي الدولة لسنة ١٩٥٧، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨، ص٣٦ ؛ نزار توفيق سلطان الحسو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٨.

(٧٩) محمد مشحن الحران: عضو مجلس النواب للدورة الانتخابية الثانية عشرة ( ٢١ حزيران ١٩٤٨ - ٢٠ حزيران ١٩٥٢) و الدورة الانتخابية الثالثة عشرة (٢٤ كانون الثاني ١٩٥٣ - ٢٨ نيسان ١٩٥٤) و الدورة الانتخابية الخامسة عشرة (١٦ ايلول ١٩٥٤ - ٢٧ اذار ١٩٥٨) ، في ١٥ كانون الاول ١٩٥٧ عين وزيراً للاقتصاد في وزارة عبد الوهاب مرجان ، ثم عين وزيراً للزراعة في ٣ اذار ١٩٥٨ في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة . خالد أحمد الجوال ، اعلام كبار ساسة العراق الملكي ، ١٩٢٠ - ١٩٥٨ ، ج ٢ ، ط ١ ، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ١٣٨.

(٨٠) نزار توفيق سلطان الحسو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩

(٨١) المصدر نفسه ، ص ٢١١.

(٨٢) خطاب العاني ، جغرافية العراق الزراعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٤٧ .٤٨ .

(٨٣) وليم وليكوكس ( ١٨٥٢-١٩٣٢) : ولد في الهند عام ١٨٥٢، تلقى دراسته في كلية روكي في الهند وقضى ما يزيد على احدى عشر عاماً بين عامي ١٨٧٢-١٨٨٣ في مزولة هندسة الري فكتسب خبرة وحاز على ثقة الأوساط العلمية ، استعانت الحكومة العثمانية ببعض الخبراء الاجانب ، وكان منهم وليم وليكوكس للعمل في الأستانة مشاوراً فنياً لها ، ثم أوفدته الحكومة العثمانية الى مصر لتنظيم شؤون الري فيها بين عامي ( ١٨٨٣-١٨٩٧)، وبين عامي ( ١٨٩٨-١٩٠٢) وضع تصميم خزان أسوان أشرف على انشائه ، واما في العراق فقد كان له دوراً كبيراً في وضع الخطط والوسائل ودراسات للسيطرة على مياه نهر الفرات لاسيما في انشاء سدة الهندية . أحمد سوسة ، الري الحضارة في وادي الرافدين ، ج١، مطبعة الاديب البغدادية ، ١٩٦٨، ص٢٨-٢٩؛ أحمد سوسة ، تطور الري في العراق ، مطبعة المعارف ، بغداد، ١٩٤٦، ص٧٠.٧٢.

(٨٤) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ووزارة الاعمار ، مشاريع الري الكبرى ، مطبعة العاني ، بغداد، ١٩٥٦، ص٦٥.

(٨٥) د.ك.و، الحكومة العراقية مجلس الاعمار ، أعمار العراق ، مطبعة العاني ، ١٩٥٣، ص١٣-١٤.

(٨٦) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار، أعمار العراق "اسبوع الاعمار الثاني آذار ١٩٥٧" ، د.م ، د.ت، ص ١٦.

(٨٧) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، مشاريع الري الكبرى ، المصدر السابق ، ص٨ ؛ ماجد السيد ولي محمد، منخفض الثرثار ومشاريع التنمية ذات العلاقة به، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٩، ص٤٥-٤٧.

(٨٨) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار ، نشرة مجلس الاعمار ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٦، ص ٧ ؛ د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار ، اسبوع الاعمار الثالث ١٩٥٨، المطبعة الكاثولوكية ، بيروت ، د.ت، ص ١٦.

(٨٩) د.ك.و ، الحكومة العراقية ، مشاريع الري الكبرى ، المصدر السابق ، ص١٣ ؛ فيصل كشمولة ، المصدر السابق، ص٣٧.

(٩٠) د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار و وزارة الاعمار ، مشاريع الري الكبرى ، المصدر السابق ، ص ١٥-١٦ ؛ د.ك.و، الحكومة العراقية ، مجلس الاعمار ، مشروع خزان دوكان ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٥٥، ص ٤-٦ ؛ فيصل كشمولة ، المصدر السابق ، ص ٣٩؛ عباس فاضل السعدي ،

- جغرافية العراق ( اطارها الطبيعي . نشاطها الاقتصادي - جانبها البشري ) ، ط ١ ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٢٤ .
- (٩١) د.ك.و. مجلس الاعمار و وزارة الاعمار ، مشاريع الري الكبرى ، المصدر السابق ، ص ١٦-١٧ .
- (٩٢) احمد عبد الباقي ، ميزانية الدولة العراقية تحضيرها وتحليلها ، مطبعة دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ٦ .
- (٩٣) زينة مسلم درويش ، المصدر السابق ، ص ١٠٢ .
- (٩٤) الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٣ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٦ ، ص ١٥٣ .
- (٩٥) الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٤ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ١٢٣ .
- (٩٦) الحكومة العراقية ، وزارة المالية ، التقرير السنوي لمديرية المحاسبات العامة عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٥ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٥٨ ، ص ١٢٦ .
- (٩٧) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، التقرير السنوي عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٦ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١٦٥ .
- (٩٨) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، التقرير السنوي عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٧ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦١ ، ص ١٢١ .
- (٩٩) الجمهورية العراقية ، وزارة المالية ، مديرية المحاسبات العامة ، التقرير السنوي عن حسابات الدولة العراقية لسنة ١٩٥٨ المالية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ٤٦ .